أثر الأتمتة على تحسين السياسات الجديدة للهجرة بالمغرب
وواقع حقوق المهاجرين الأجانب

مصطفى البيض، طالب باحث بسلك الدكتوراه
خديجة برعو، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه
مختبر الهندسة السياحية، التراث والتنمية الترابية المستدامة، جامعة محمد الخامس،
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط
المغرب

الملخص:

مما لا شك فيه أن الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة مرتبطة بمجموعة من الأحداث والظواهر الطبيعية وتأثيرات المحيط والمجال، إن السبب الرئيسي للهجرة منذ القدم هو البحث الدائم عن الماء والاكل فقد كان الانسان يتحرك بحرية أين ما شاء ووقت ما شاء بدون حدود جغرافية أودساتير أو قوانين تتحكم في مساراته وتنقلاته الدائمة وقد عبر عن ذلك العالم الديموغرافي الفرنسي ألفريد صوفي(Alfred Sauvy) بقوله : "إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد الإنسان وإما أن يرحل الإنسان إلى حيث توجد الثروات..." ولهذا يعتبر انتقال الأشخاص أوهجرتهم من أكثر المواضيع تداولا في العلاقات الدولية المعاصرة [1].

منذ الأزمنة الغابرة اضطر الإنسان إلى الهجرة لأسباب متعددة إما بحثا عن الأمان والحرية في مكان آخر أو هربا من ضراوة الحروب أو خوفا من العنف الناتج عن التعصب الديني أو المذهبي أو العرقي وكذلك هروبا من قمع الحكام واضطهادهم أواحتماء من غضب الطبيعة وهول كوارثها المتعددة الأشكال والأنواع (فيضانات،جفاف، حرائق، تسونامي...) أو حتى بحثا عن الرزق وسبل العيش[2].

لقد عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر التاريخ مجموعة من التحديات المعقدة والمتشعبة (على مجموعة من المستويات الثقافية والإنسانية والسياسية والحضارية والاجتماعية) والتي أثرت على الوضعية الأمنية سنة بعد أخرى مما نتج عنه مجموعة من الصعوبات المعقدة التي اانعكست بأشكال متعددة على ضفتي البحر المتوسط، فالهجرة عامل مؤثر على دول البحر المتوسط ومشكل أمني متجدد يتطلب مجموعة من المقاربات والاستراتيجيات بل وطرحه على طاولة النقاش والحوار العميقين بين دول البحر المتوسط سواء الأوربي منها أو الإفريقي أو الآسيوي.

فالمغرب باعتبار موقعه الجغرافي المتميز وبحكم قرب سواحله من ضفة المتوسط الأوربية، كان على مر السنيين ممرا سهلا لأفواج الهجرة غير الشرعية لكن بفضل مجموعة من السياسات التي تبناها وعمل على بلورتها منذ سنوات عديدة وفق مقاربات تشاركية مع مجموعة من القطاعات الوزارية والحكومية، إضافة الى الاتفاقيات الدولية قام بإحداث مجموعة من القوانين التي تساهم في تقنين ظاهرة الهجرة ومنح مجموعة من الفرص والحقوق للمهاجرين الأجانب في المغرب.

في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تسلط الضوء على السياسات الجديدة للهجرة بالمغرب وما تم القيام به من منجزات لصالح المهاجرين، إضافة إلى محاولة الكشف عن واقع المهاجرين الأجانب بالمغرب خصوصا أن المملكة المغربية في السنوات الاخيرة عملت بشكل كبير على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود خاصة في اتجاه القارة الاوروبية.

---

1 – هيثم شايف يحي الجبري، تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الوطنية، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الاول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدةالسنة الجامعية 2014-2015, ص : 01.

2 – محمد العمرتي، قانون اللجوء في القانون الدولي العام، اطروحة لنيل دكتواه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس –اكدال الرباط السنة الجامعية 2005-2006 ص: 01.

Abstract:

There is no doubt that migration is an ancient human phenomenon, intrinsically linked to natural events, environmental factors, and the search for survival. Since early times, the primary motivation for migration has been the continuos quest for water and food. Human beings moved freely, without geographical borders, constitutions, or laws regulating their mobility.The French demographer Alfred Sauvy famously stated : « Either wealth moves to where people are, or people move to where wealth is » . Migration, therefore, remains one of the most widely discussed issues in contemporary international relations.

Throughout history, people have been compelled to migrate for multiple reasons : seeking safety and freedom, fleeing wars, escaping religious, ethnic, or political persecution, or finding refuge from natural disasters such as floods, droughts, fires, and tsunamis. Others migrated in search of livelihood and better living conditions.

The Mediterranean region has historically faced a wide range of complex challenges- cultural, political, social and civilizational-that have deeply affected its security dynamics. Migration has become a critical factor influencing Mediterranean countries, representing a persistent security issue that requires comprehensive strategies and cooperative approaches, it has consequently become a central topic of dialogue among European, African and Asian Mediterranean states.

Due to its strategic geographical position and proximity to Europe, Morrocco has long served as a transit corridor for irregular migration flows. However, through various policies, participatory approaches involving ministerial and governmental actors, as well as international agreements, Morocco has adopted a regulatory framework to manage migration. It has also granted rights and opportunities to foreign migrants residing in the country.

This study, therefore, aims to examine Morocco's new migration policies, their achievements, and their impact on migrants. It also seeks to shed light on the reality of foreign migration in Morocco, particularly in the context of the kingdom's recent efforts to curb irregular cross-border migration, especially towards Europe.

تقديم

لطالما كان موضوع الهجرة محور نقاش أكاديمي مهم للعديد من الباحثين والمهتمين فهي أحد الظواهر المجتمعية التي ترتبت عنها مجموعة من التحولات التي عرفتها بلدان شمال إفريقيا والمغرب بشكل خاص، فقد سجل التاريخ الإنساني العديد من الهجرات إلى المغرب، كان أبرزها هجرة قبائل بني هلال وبني سليم إلى شمال إفريقيا ومنها إلى المغرب وكذا هجرة الموريسكيين بعد سقوط الأندلس وقرطبة وغرناطة، آخر معاقل الحكم الإسلامي سنة 1492... لقد كان المغرب إذن بلد استقبال واستقرار للمهاجرين إذ لا يمكن الحديث عن تاريخ المغرب دون الحديث عن الهجرات المختلفة التي عرفها عبر التاريخ.

ولهذا ومنذ استقلاله سنة 1956، عرف المغرب تطورا كبيرا في مجال السياسات المتعلقة بالهجرة حيث كان سباقا إلى إرساء ترسانة قانونية وحقوقية في هذا المجال بل أصبح نموذجا يحتذى به في منطقة البحر الابيض المتوسط، فمرارا يصادق المغرب ويعلن انضمامه إلى العديد من الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

لقد عرفت هجرة الاجانب تطورا كبيرا في العصر الحديث، بفضل توطد الاتصال بين الشعوب وتوسع مجال التجارة التي تجاوزت حدود الدول، بالتزامن مع تطور الفكر الفلسفي[3] والاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن تطور التنظيم الدولي بإنشاء عصبة الأمم وفي ظل هيئة الأمم المتحدة حيث عقدت اتفاقيات بين الدول تعددت فيها الحقوق لفائدة الأجانب المقيمين على إقليمها ومن ضمنها المغرب الذي ما فتئ يعمل على ملائمة تشريعاته الداخلية مع القوانين الدولية، بدء بالدستور باعتباره أسمى قانون ثم من خلال التشريعات الداخلية التي مست مختلف المجالات، وهو تطور تشريعي لم يتوان في التكيف والإنسجام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وذلك من أجل خلق جودة في السياسات الخاصة بالهجرة وملائمتها للتطورات الحالية وضمانا لحقوق المهاجرين الأجانب المتواجدين بالمغرب.

في هذا الإطار وهذا التسلسل في الإجراءات والسياسات المرتبطة بالهجرة قام المغرب في شتنبر 2013 بإعلان السياسة الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء[4] ذات الأبعاد الإنسانية والحقوقية مادام المغرب بلد منشأ وعبور ومقصد للهجرة، سياسة جديدة تهدف إلى تسهيل و تجويد وضعية وواقع حقوق المهاجرين االأجانب في المغرب.

إشكالية الدراسة

مما لا شك فيه أن الهجرة من بين أهم الآليات المشكلة للمجال سواء القروي أوالحضري فهي محرك للتكتلات البشرية والتنقلات بين البوادي والمدن وكذلك بين الدول وقارات العالم، إنها ظاهرة كباقي الظواهر المجتمعية الأخرى، تقيدها مجموعة من القوانين الدولية و الوطنية وهذا ما تتوخى هذه الدراسة البحث فيه من خلال مجموعة من السياسات الجديدة في مجال الهجرة بالمغرب، إضافة إلى النبش في واقع المهاجرين المقيمين في المغرب.

---

3 – جدير بالذكر أن حقوق الانسان عرفت مسارا طويلا من النضالات ، انطلقت مع فلاسفة مدرسة القانون الطبيعي : الفيلسوف والفقيه الروماني شيشرون (43-106ق.م)والقديس توماس الكويني، (ق13 بعد الميلاد)، الذي جعل من القانون الطبيعي موافقا للقانون الإلهي القائم على الحق والعدالة والمفكر هيغوغروسيوس (1583-1645) الذي منحه لويس 13 حق اللجوء السياسي بعد أن نفي من بلاده هولندا بسبب آرائه ومواقفه السياسية وأيضا المؤرخ الألماني صامويل بوفندورف (1632-1694)...كل هؤلاء يرون أن الحقوق نشأت مع الإنسان ويستمدها من طبيعته الشخصية الإنسانية لا من الدولة. ثم تأثرت فيما بعد (أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي أمثال توماس هوبز (1588-1679) جون لوك (1632-1704) جان جاك روسو (1712-1778) ... وصولا إلى فلاسفة عصر الأنوار (مونتسكيو 1689-1755) و فولتير (1694-1778) إبان القرن 18 الذي عرف نهضة ثقافية وفكرية كبيرة في أوروبا وخاصة في إنجلترا وفرنسا ، تصبو كلها لمصلحة وحرية و حقوق الإنسان.

4 – السياسة الوطنية الجديدة للهجرة و اللجوء: هي مخطط استراتيجي اعتمده المغرب في تدبير سياسة الهجرة ابتداء من سنة 2013 بعد خطاب جلالة الملك محمد السادس في 06 نونبر من سنة 2013.

من هذا المنطلق تتحدد الاشكالية المحورية لهذا البحث العلمي والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي: ماهي السياسات الجديدة للهجرة والمهاجرين الأجانب بالمغرب؟

من أجل اللإجابة على هذه الإشكالية المركزية سنقسمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي السياسات الجديدة للهجرة بالمغرب؟
- ماهو واقع المهاجرين الأجانب في المغرب ؟

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة في ورقتنا هاته أهمية بالغة سواء على المستوى النظري أو المستوى العلمي، فالمستوى الأول هو الذي يتجلى في الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين و الحقوقيين والسياسيين وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بما فيها منظمات المجتمع المدني وما تعرفه من اهتمام على المستوى الاعلامي[5] بكل أصنافه (المقروء والمسموع و المرئي)، أما على المستوى العلمي، تظهر أهمية الموضوع بشكل كبير في كونه مطروح بقوة على المستوى الدبلوماسي في إطار العلاقات الدولية خلال اللقاءات والمحافل الدولية خصوصا وأنه يشكل محور العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية ويصنف ضمن الأجندة المطروحة على طاولة المسؤولين الحكوميين، فموضوع الهجرة يكتسي أهمية كبرى في صياغة السياسات المستقبلة الداخلية والخارجية سواء في إطار العلاقات المغربية الإفريقية أو على صعيد العلاقات المغربية الاوروبية. وأيضا، من خلال إبراز مدى قدرة المغرب على تفعيل حقوق المهاجرين الوافدين في ضوء السياسة الجديدة للهجرة واللجوء مع الوقوف على الجهود المبذولة في هذا الصدد وعلى التحديات التي تعترض مسار هاته السياسات.

كما أنالاهمية العلمية للموضوع تتجلى في كون المقال موضوع الدراسة قد يساهم في تقديم حلول للإشكالية المطروحة من خلال التوصيات المقدمة في آخر البحث.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- الكشف عن السياسة المتبعة في الهجرة بالمغرب وتسلسها الزمني وماهية حقوق المهاجرين في المواثيق الدولية.
- إبراز القوانين والتشريعات المغربية الجديدة المؤطرة لحقوق المهاجرين الوافدين وكذا الأجهزة والآليات المكلفة بالرصد والتتبع.
- الوقوف على مدى التزام المغرب بالالتزام بالمعايير الدولية لحقوق المهاجر في ضوء السياسة الجديدة للهجرة واللجوء ومدى انعكاس ذلك على أرض الواقع وما يعترض ذلك من إكراهات.

منهج الدراسة

من اجل القيام بدراسة علمية حول موضوع الهجرة بالمغرب، يتحتم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية الي يمكن أن تؤطر هذا البحث وتمنحه قيمة علمية أكثر، لذا فقد تم إعتماد مجموعة من المناهج العلمية كالتالي:

- **المنهج التاريخي**: وذلك من أجل فهم التغيرات التي يشهدها المغرب في مجال الهجرة واللجوء، من خلال الرجوع إلى فترات من تاريخه وكذا للتحولات المسجلة على مدى العقود الاخيرة.

5 – نشير إلى أن موضوع الهجرة السرية يحتل الصدارة في المنصات والمنابر الإعلامية بالنظر لانعكاساته المأساوية التي تتجلى في غرق وفقدان الآلاف من المهاجرين الراغبين في الانتقال إلى الضفة الأخرى من المتوسط و المخاطرين بحياتهم في عرض البحر الأبيض المتوسط، و في هذا الإطار، فقد سجل ما لا يقل عن3771 شخصا مفقودا أو ميتا في البحر المتوسط سنة 2015.

- **منهج التحليل القانوني**: على اعتبار أن الموضوع مرتبط بحقوق الإنسان وبالتالي الاشتغال على القانون الدولي والوطني كمرجعية لتفعيل حقوق المهاجرين الوافدين.
- **المنهج الوصفي**: من أجل دراسة وتحليل ظاهرة الهجرة الوافدة بالمغرب ووصف الواقع المعيشي للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين بالمغرب.
- **المنهج الاستدلالي التحليلي**: باعتباره من أكثر مناهج العلوم القانونية ملاءمة للموضوع.

المنهج النقدي والمقارن: نلجأ إليه في بعض الأحيان ومتى احتجنا لذلك.

أدوات الدراسة

من أجل معالجة إشكالية الدراسة ،إعتمدنا على مجموعة من الأدوات بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة، من بين أهم الأدوات المستعملة نذكر:

- **الدراسة الببليوغرافية**: رغبة في الإلمام بالموضوع وفهم عميق لقضايا المجال، قمنا بجمع ودراسة عدد من المراجع والمقالات حول ظاهرة الهجرة.
- **البحث الميداني**: اعتمدنا فيه على زيارة مجموعة من المهاجرين الأجانب في المغرب ووجهنا لهم بعض الأسئلة حول الموضوع كما تمت زيارة بعض القطاعات المعنية بالهجرة إضافة لحضور لقاءات مهمة حول الهجرة.
- **زيارة المصالح أو المؤسسات الإدارية**: زيارة مجموعة من المصالح والإدارات التي تعنى بموضوع الهجرة والقيام بمجموعة من المقابلات مع المسؤولين عليها.
- **نظم المعلومات الجغرافية**: إنجاز مجموعة من الخرائط حول الهجرة اعتمادا على المعلومات المقدمة لنا من طرف المصالح التي تعنى بقطاع الهجرة.

I. السياسات الجديدة للهجرة بالمغرب

تعد الهجرة أحد الملفات السياسية الرئيسية المطروحة على طاولة النقاش في العلاقات الدولية فقد فرضت الهجرة الدولية نفسها بقوة على المغرب نظرا لموقعه الجغرافي الاستراتيجي كنقطة التقاء ووصل بين القارتين الإفريقية والأوروبية (أقصى الشمال الغربي لإفريقيا على بعد 14 كلم من إسبانيا) ، إنه بلد ذو جغرافيا متميزة، التقت فيه منذ أمد بعيد شعوب مختلفة ومتعددة.

خلال فترة ما قبل الاستقلال، كان المغرب بلدا مصدرا للهجرة خصوصا في إتجاه القارة الأوروبية إلا أنه مع بداية التسعينات من القرن الماضي تحول –بفعل مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية– إلى بلد عبور واستقرار للمهاجرين واللاجئين الوافدين أساسا من إفريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق الأوسط (سوريا، العراق...) بسبب الإجراءات المتشددة الجديدة التي تفرضها أوربا على المهاجرين.

أدى إنفتاح المغرب على المسألة الحقوقية أحد أهم السمات التي تميز بها في العقد الأخير من القرن الماضي وذلك تفاعلا مع المتغيرات الداخلية الناتجة عن الالتزامات التي

تفرضها المواثيق والمعاهدات الدولية حيث تمثل ذلك جليا في ما تضمنه الدستور الجديد لسنة 2011 من أسس ومبادئ لحقوق الإنسان ومكافحة لكل أشكال التمييز إضافة الى التنصيص على أهمية الإتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية وما رافقها من اهتمام إيجابي بحقوق الإنسان في بعده الكوني حيث اصبح هذا الاهتمام يندرج ضمن أولويات السياسات العمومية الداخلية والخارجية لتعزيز دولة الحق والقانون. لقد التزم المغرب بالإنخراط الفعال في جل الإتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالهجرة خصوصا ما يتعلق بالهجرة بين ضفتي البحر المتوسط، مما أكسبه مزيدا من الإشعاع والمصداقية في المنتديات الجهوية والدولية ولدى الدول الصديقة.

اعتمدت المملكة المغربية سياسة وطنية للهجرة واللجوء، سنة 2013، في خضم دينامية وطنية تعززت بالحوار التفاعلي مع اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، عقب فحص التقرير الأولي، وقد اتسمت هذه السياسة بالشمولية والطابع الإنساني والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان وبتطوير التعاون والشراكة وذلك ما أكده جلالة الملك محمد السادس في خطابه حول موضوع الهجرة:"...إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية وإقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة... واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض الدول فإن عددا من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب بصفة قانونية أو بطريقة غير شرعية حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا قبل أن يتحول الى وجهة للإقامة... وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين... وتجسيدا للإهتمام الخاص الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة... ومما يكرس مصداقية المغرب في مجال حقوق الانسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء ودول الإتحاد الأوروبي ومختلف الفعاليات والمنظمات الأممية و الجهوية والدولية المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان... وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السنة، مبادرة (التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية) وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة وعلى المسؤولية المشتركة بين دول المصدر والعبور والإستقبال وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية... ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي للإنخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية..."[6].

لكن قبل التطرق لأهم مرتكزات السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب، وجب التذكير بأن المغرب سبق له وأن عقد مؤتمرا أورو-إفريقيا حول الهجرة والتنمية في 11-10 يوليوز 2006 بالرباط، حضره أزيد من 57 دولة ولعب فيه دورا هاما، من خلال إرساء خطة عمل مسلسل الرباط لأجل تكريس إطار للحوار والقيام بمبادرات ملموسة وعملية للسيطرة على الهجرة غير النظامية وإقامة سياسة مرتكزة على الهجرة والتنمية والتنسيق بين وجهات النظروكذا الاتجاه نحو تبني مقاربة مشتركة بين جميع القطاعات والفاعلين في هذا المجال، لكون المغرب أصبح أيضا ملاذا للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلتهم نحوالضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، وقد خلص هذا اللقاء الذي انعقد في مدينة الرباط إلى تمويل الإتحاد الأوروبي لمجموعة من الإجراءات و السياسات لدول المصدر والعبور الإفريقية من أجل كبح و لجم هذه الظاهرة المتنامية حيث أن دول الإتحاد الأوروبي تعالج موضوع الهجرة من الناحية الأمنية بينما تراه الدول الإفريقية بعين اقتصادية من الدرجة الأولى.

و تماشيا مع الأهداف التي سطرها المغرب في مسار تفعيل مجموعة من الاجراءات والجهود لتحيين وملائمة جودة القوانين الخاصة بالهجرة مع القوانين الدولية وتفعيل جل الإتفاقيات العالمية حول ظاهرة الهجرة، تبنى المغرب السياسة الجديدة للهجرة سنة 2013 و والتي تميزت بمجموعة من المحطات من أجل تفعيلها، نجملها كالتالي:

المحطات	تاريخ كل محطة	موضوع كل محطة
01	09 شتنبر 2013	إطلاع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، المنجز من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
02	10 شتنبر 2013	ترؤس جلالة الملك لجلسة عمل وإعطاء توجيهاته السامية للحكومة "للإسراع بوضع و تفعيل إستراتيجية ومخطط عمل ملائمين بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة ببلادنا"
03	10 أكتوبر 2013	إحداث قطاع لشؤون الهجرة تم إسناده للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.
04	06 نونبر 2013	تجديد جلالة الملك في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، الدعوة للحكومة إلى وضع سياسة شاملة حول قضايا الهجرة واللاجئين وفق مقاربة إنسانية تتوافق مع الإلتزامات الدولية للمغرب و تحترم حقوق المهاجرين

6 – مقتطف من الخطاب الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء بالرباط، 6 نونبر 2013

05	11 نونبر 2013	الإعلان الرسمي لعملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب.
06	24 دجنبر 2013	تسليم الدفعة الأولى من بطائق اللجوء والإقامة للاجئين وأفراد أسرهم.
07	02 يناير 2014	الإنطلاق الفعلي لعملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب.
08	18 دجنبر 2014	تقديم الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أمام مجلس الحكومة والمصادقة عليها.

الشكل: جدول يوضح محطات خطة السياسات الجديدة للهجرة بالمغرب[7]

1. حقوق المهاجرين الأجانب قبل الإستقلال

تعد إشكالية الهجرة (الداخلية والخارجية) إشكالية معقدة قديمة وآنية في نفس الوقت[8] فقد شكلت نقاشا مستفيضا لدى المهتمين والباحثين من فروع معرفية وعلمية متعددة.

يعكس إعمار الأرض إلى حد كبير تاريخ التنقل البشري، فقد زاد من وتيرة هذا الانتقال وحركية الهجرة ما أحرزت عليه الحضارة الإنسانية من تقدم تكنولوجي في مجالات شتى (وسائل النقل والاتصال والذكاء الإصطناعي في عهدنا المعاصر) حيث أدت مجموعة من التقلبات السياسية والصعوبات الاقتصادية إلى دفع الملايين من الأشخاص إلى الهجرة إلى بلدان أخرى.

إن ظاهرة الهجرة ترتبط في جوانب كثيرة منها بنظام حقوق الإنسان[9]، فقد عرفت هذه الظاهرة تطورا كبيرا ومتسلسلا في التشريعات والنصوص القانونية بالمغرب منذ زمن طويل حيث تم إرساء مجموعة من القوانين لتنظيم هذه الظاهرة المتطورة والمستمرة (أثناء فترة الحماية) وكذا بعد الإستقلال إذ عرف المغرب تطور ظاهرة الهجرة في حقب زمنية وخلال حضارات كثيرة استقرت بالمغرب (تنوعت هذه الهجرة بين هجرة من الشمال إلى الجنوب وأخرى من الجنوب نحو الشمال).عرفت المرحلة الأولى توسعا واضحا في إفريقيا ودول شمال إفريقيا بفعل الإستعمار الأوروبي لهذه الدول، وفي هذا الإطار، كانت حركة الإستعمار الأوروبي لإفريقيا وبروز ظاهرة المستوطنين تشكل أهم تجليات الهجرة في فترة الإستعمار لكون المستوطنين[10] والسكان الأوروبيون هم من كانو يسيطرون على أغلب الأنشطة الإقتصادية في تلك الفترة ومن المعروف أن المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد عرف تدخلا أجنبيا سافرا في شؤونه الداخلية مما مكن الدول الأوروبية من تثبيت نظام الامتيازات بواسطة اتفاقيات ثنائية غيرمتكافئة مع الدولة المغربية، انطلاقا من هذه الإتفاقيات، أصبح الأجانب في المغرب يشكلون جالية تحظى بامتيازات سياسية وقضائية واقتصادية تم تسخيرها للتغلغل في معظم نواحي الحياة اليومية للشعب المغربي[11])، لكن فترة الحرب العالمية كانت نقطة تصدير الهجرة إلى أوروبا حيث تم دمج العديد من المهاجرين داخل الخطوط الأمامية في تلك الحرب الشرسة والتي أدت الى وفاة العديد منهم أغلبهم من أصول مغربية وإفريقية، إزدادت تلك الظاهرة وعرفت نموا تصاعديا يعزى لأسباب اقتصادية متنوعة أهمها قلة اليد العاملة في القارة الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نقص في السكان النشيطين خصوصا فئة الشباب وهو ما سهل تنامي هذه الظاهرة لحاجة الدول الأوروبية إلى المهاجرين من أجل تحريك وتنمية عجلاتها الإقتصادية، لقد كان لهذه الموجات الكبيرة للهجرة في هذه الفترة أثر إقتصادي واضح للدول المستقبلة للمهاجرين المغاربة أوالقادمين من إفريقيا والعابرين لأوروبا عبر المغرب.

---

7 – تقرير الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، الصادر عن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة www.mre.men.gov.ma

8 – يوسف ايتخدجو، عبد الغين الدابغي،جناة أكحل، سومية سويعد، مقال "الهجرة والتمدين وإشكالية التهيئة بمناطق الفلاحة العصرية بالمغرب حالة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا"، مجلة التخطيط العمراني والمجالي العدد الثاني عشر حزيران – يونيو 2022، ص 12

9 – احمد محيو "تقنين القانون الدولي وحماية الشخصية الإنسانية "، المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنساني،أعمال اليوم الدراسي المنعقد في 07 فبراير 2000 في ذكرى وفاة المرحوم إدريس السلاوي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية و العلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2001، ص.81

10 – د.البشير الكوت "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوربية الإفريقية "مجلة دراسات– السنة الثامنة العدد 28، 2007، ص:53.

11 – علال الخديمي " المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851 -1947"،دراسة في تاريخ العلاقات الدولية إفريقيا الشرق 2006،المغرب، ص:05.

خلال فترة الحماية، عرف المغرب توافدا كبيرا للمهاجرين خصوصا من أوروبا وبعض الدول الأخرى حيث تم تسهيل مجموعة من الاجراءات لجلب المهاجرين والمستوطنين من طرف سلطات الإحتلال الفرنسي والإسباني إلى المغرب حيثعرفت هذه الفترة مجموعة من الإجراءات نوردها كالتالي:

- قام المغرب بإبرام مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات خلال القرن الثامن عشر ضمنت استيطان الأجانب داخل المغرب (تجار، وكلاء، قناصل...) بحكم هذه الإتفاقيات تطورت ظاهرة قدوم الأجانب إلى المغرب بشكل كبير وواضح في البنية الديمغرافية للمغرب آنذاك، نظرا لما تم منحه لهم من امتيازات تهم مجموعة من المجالات المختلفة، مثلا تخويل القناصل حق البث في أمور الأجانب الوافدين بينما حرمت الحاكم المغربي من النظر في هذه الشؤون (بحيث لم يكن من حق الحاكم المغربي أن يتدخل في القضايا المتعلقة بالأجانب).
- مشاركة المغرب في مؤتمر مدريد المنعقد في 03 يوليوز 1880 للحد من ظاهرة الوافدين الأجانب خصوصا الأوروبيين حيث طالب المغرب بمراجعة مسألة الحماية الشخصية وتملك العقار في المغرب من لدن الأجانب وغيرها من الامتيازات، غير أن اتفاقية مدريد أبقت على هذه الامتيازات الخاصة بالأجانب وهو ما شكل خيبة أمل للمغرب في تلك المعاهدة.
- اتفاقية الجزيرة الخضراء[12] سنة 1906 حيث أبقت هذه المعاهدة على الوضع السابق وعممت الامتيازات الخاصة بالوافدين والمهاجرين الأوروبيين في المغرب عملا بمبدأ المساواة القانونية والاقتصادية بدون تمييز.
- فترة الحماية[13]سنة 1912 وما رافقها من تقسيم المغرب إلى مجموعة مناطق نفوذ استعماري، وهو ما تأكد مع إقرار ظهير 12 غشت 1913 حيث عملت سلطات الحماية بتمتيع مواطني الدول الأجنبية بمبدأ المساواة الاقتصادية والقانونية التي وردت في اتفاقية الجزيرة الخضراء، هذه الاتفاقية كانت بمثابة القاعدة القانونية لانتزاع الأراضي من المغاربة حيث تضمنت مجموعة من القوانين التي تنص على تسجيل العقارات إذ أصبح لكل قطعة أرضية سند عقاري يحمل اسما ورقما وتصميما للملكية وذلك ما سهل للأجانب التسلط على العقارات لجهل المغاربة في تلك الفترة بالإجراءات القانونية الجديدة[14]
- في فترة الحماية تم إقرار ظهيرين ملكيين حول ظاهرة الهجرة وهما:

✓ ظهير 15 نونبر 1934 المتعلق بالهجرة إلى المغرب: هذا الظهير الصادر سنة 1934 والذي تم تعديله ب ظهير16 ماي 1941، الذي بقي ساري المفعول إلى حدود 13 نونبر 2003، تاريخ إقرار القانون 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير المشروعة، أما المهاجرون العائدون والقادمون إلى المغرب فتجرى عليهم مقتضيات هذا الفصل المتعلقة بالدخول إلى المغرب.

✓ وظهير 8 نونبر1949 المتعلق بمغادرة التراب الوطني، وهو ظهير أقر سنة 1949، تم التطرق فيه بشكل مفصل إلى قضية خروج المغاربة ومغادرتهم أرض الوطن وتضمن أيضا العديد من الفصول تفسر وتوضح الإجراءات المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

- من الناحية الديموغرافية، فقد كان يصل عدد سكان المنطقة الفرنسية في عهد الحماية حسب إحصاء مارس 1931 إلى 5.400.000 نسمة تقريبا، أي حوالي 94 في المائة من مجموع السكان (5.070.000) هم مغاربة "مسلمون"، و125.000 يهودي مغربي، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الإسبان 22.700، والإيطاليون 12.60، في حين كان عدد الجزائريين يصل 11.700، كما كان

12 – جاءت هذه الاتفاقية على إثر انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي شاركت فيه 12 دولة أوربية لتسوية خلافاتها حول المغرب، خصوصا بين فرنسا وألمانيا ونشير إلى أن الدول الاستعمارية اختلفت بشان المغرب حيث عارضت ألمانيا الطرح الفرنسي في الهيمنة على المغرب، كما عبرت بريطانيا على نفس الرأي مما حتم على فرنسا الدخول في مفاوضات مع هذه الدول قصد الوصول إلى تسوية بينهماوقد تفاوضت فرنسا مع ايطاليا سنة 1902 ومع بريطانيا سنة 1904، مفاوضات نتج عنها تنازل فرنسا عن مصر، مقابل تنازل بريطانيا عن المغرب.

13 – فرضت الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب سنة 1912م، تعهدت خلالها الدول الإستعمارية بحمايته والحفاظ على استقلاله تحت سيادة السلطان.

14 – د. جلال زين العابدين "الإنعكاسات الإجتماعية للإستيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسي " ، منشورات مجلة دراسات تاريخية العدد 04، ص 61

يتواجد في هذه المنطقة الخاضعة للحماية حسب ذات الإحصاء، أجانب من جنسيات أخرى لكن بنسب ضئيلة، كما أنه وحتى سنة 1955، فقد بلغ عدد الفرنسيين الذين يعيشون بالمغرب،350.000 شخص من الذين شملهم الإحصاء[15].

- في هذه الفترة تم إصدار مجموعة من الظهائر الملكية التي تعنى بمجال الهجرة (الظهير الأول: ظهير 15 نونبر 1934 المتعلق بالهجرة إلى المغرب والمعدل بظهير 16 ماي 1941، الذي بقي العمل به ساري المفعول إلى حدود 13 نونبر 2003، تاريخ إقرار الظهير الثاني (ظهير 1949/11/08 المتعلق بمغادرة التراب الوطني) هذا الظهير يحتوي على 12 فصلا، يتناول قضية خروج المغاربة ومغادرتهم أرض الوطن وكذا الوثائق والإجراءات الواجب اتخاذها للقيام بهذه المغادرة، أما المهاجر إلى المغرب، فتسري عليه مقتضيات الظهير المؤرخ سنة 1934 المتعلق بالدخول إلى المغرب.

2. حقوق المهاجرين الاجانب بعد الإستقلال

مباشرة بعد الاستقلال، ورث المغرب جميع النصوص القانونية السابقة الذكر، لكن بالموازاة مع ذلك، أصبحت وضعية الأجانب بالمغرب في هذه الفترة محكومة بإطار سياسي واقتصادي جديد، سمته الاساسية استرداد السيادة والرغبة في العودة إلى الوضع الطبيعي ومحاولة التحكم في أدوات الإقلاع الاقتصادي وجلب الاستثمار، كما تميز بالالتزامات الدولية الجديدة للمغرب في مجالات حقوق الإنسان والعمل والهجرة...إلخ. لذا فقد تم الابقاء على بعض القوانين الموروثة عن الاستعمار مثل الظهير المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب بالمغرب المؤرخ في 1913/08/13 وكذلك تم توسيع مجال تطبيق النصوص القانونية الأخرى المنظمة لوضعية الأجانب ليشمل مجموع المملكة من خلال القرارين التاليين:

- الأول صادر عن وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية بتاريخ 17 أبريل 1959، يخص تمديد النصوص المتعلقة بتشغيل الأجانب بالمغرب.
- الثاني صادر عن وزير الداخلية تحت رقم 26.080 بتاريخ 14 نونبر1962، يعد امتدادا وتطبيقا للظهير المؤرخ في 31 ماي 1958، خاصة المقتضيات المنظمة لدخول وإقامة الأجانب بمنطقة الحماية الفرنسية سابقا في مجموع تراب المملكة، نفس القرار ألغى النصوص التي كان معمولا بها في منطقتي الحماية الإسبانية وطنجة سابقا.

قام المغرب بعد سنة 1956 بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، سواء مع الدول الأوروبية[16] أو الدول العربية والإفريقية[17] وذلك لغاية تنظيم الإقامة والتنقل وهجرة اليد العاملة والضمان الاجتماعي وكذا التعاون القضائي وهي اتفاقيات مبرمة على أساس قاعدة ومبدأ المعاملة بالمثل فقد توافد على المغرب خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، الآلاف من اللاجئين القادمين من بلدان الإتحاد السوفياتي سابقا إلى جانب الإسبان الفارين من الحروب الأهلية وكذا مواطني بلدان أوروبا الوسطى الهاربين من فترة استحكام النظام الشيوعي ببلدانهم، أيضا وإبان حرب استقلال الجزائر ما بين 1954 و1962، استقبل المغرب أكثر من110 آلاف لاجئ جزائري... فضلا عن وجود اتفاقيات

15 René GALLISSOT, « le patronat européen au Maroc (1931- 1942) », 1ère édition: centre universitaire de la recherche scientifique, édition techniques Nord –Africaines, Rabat, 1964, Edition EDDIF, Casablanca,1990, P: 13.

16 – من أهم الإتفاقيات التي أبرمها المغرب مع كل من: فرنسا بشأن اليد العاملة في فاتح يونيو 1936، وأخرى بشأن نظام الضمان الاجتماعي في 09 يوليوز 1965 وألمانيا في 21 ماي 1963 بشأن اليد العاملة ثم بلجيكا في 17 غشت 1964 بخصوص اليد العاملة، أيضا وأخرى للضمان الاجتماعي في 24 يونيو وهولندا في 14 ماي و إسبانيا في 25 يوليوز 2001.... الخ

17 – من أهم الإتفاقيات بين المغرب والدول الافريقية نذكر: اتفاقية مع ليبيا بتاريخ 27 ديسمبر1962 ، المنشورة بالجريدة الرسمية عدد 2644 بتاريخ 28 يونيو1963، ص :1485. البرتوكول الملحق باتفاقية الاستيطان بين المغرب والجزائر بتاريخ 15 مارس1963 وكذا البروتوكول الملحق بتاريخ 15 يناير1969 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2945 مكرر بتاريخ 15 ابريل1969، ص:962. اتفاقية الاستيطان بين المغرب وتونس بتاريخ 09 دجنبر1964. اتفاقية مع جمهورية النيجر بتاريخ 07 نونبر1964. اتفاقية للتعاون القضائي مع السنيغال بتاريخ 1963.... الخ انظر الدكتور محمد الشافعي، "الأجانب بالمغرب" الجزء الأول، الطبعة الأولى 2006، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، ص :291-294.

تعفي الحصول على التأشيرة للإقامة السياحية لمدة 90 يوما لفائدة عايا مجموعة من دول أوروبا أو غرب أو وسط إفريقيا أو أمريكا أو آسيا إلخ[18].

كما يعتبر القانون 03-02، بمثابة المحدد والمؤطر المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة والذي صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.03.1996 والذي ألغى وحل محل الظهير الشريف ل15 نونبر 1934 المتعلق بدخول الأجانب الى المغرب. خول هذا القانون مجموعة من الحقوق للمهاجر عند دخوله التراب المغربي وفي هذا السياق، ومن أجل إقامة الأجنبي بصفة قانونية فوق التراب المغربي، لابد من التوفر على سندات الإقامة، ففيما يخص بطاقة التسجيل، فهي تعد رخصة للإقامة بالتراب المغربي لمدة تتراوح بين سنة واحدة وعشر سنوات، قابلة للتجديد لنفس المدة وتمنح هذه البطاقة من طرف الإدارة للأجنبي الراغب في الإقامة بالتراب المغربي بناء على طلبه وتنقسم بطاقة السجيل إلى عدة أنواع:

النوع الأول	النوع الذي يحمل عبارة زائر، تمنح للأجنبي الذي يثبت قدرته على العيش بموارد، شريطة الالتزام بعدم ممارسة أي نشاط مهني بالمغرب خاضع للترخيص.
النوع الثاني	النوع الذي يحمل عبارة – طالب – وتسلم للأجانب الذي يتابعون تعليما أو دراسة بالمؤسسات التعليمية بالمغرب.
النوع الثالث	أما النوع الأخير فيهم البطائق المخولة للأجانب الذين يمارسون أنشطة مهنية خاضعة للترخيص. وتجذر الإشارة إلى ضرورة منح بطائق التسجيل للأجنبي الذي يتراوح عمره بين 16 و18 سنة و الذي يصرح برغبته في مزاولة نشاط مهني مأجور وكان أحد والديه يتوفر على نفس البطاقة.

أما بخصوص بطاقة الإقامة، فيمكن للأجنبي الذي- يثبت إقامته القانونية المتواصلة بالتراب المغربي لمدة 4 سنوات على الأقل وفقا للقوانين الجاري بها العمل- أن يحصل عليها وفي هذا الإطار تمنح بطاقة الإقامة وفق عدة شروط نذكر منها:

❖ إثبات الأجنبي توفره على وسائل العيش الكافية طيلة مدة إقامته في المغرب، هذه الوسائل يمكن أن تتجسد في امتلاك مؤهلات تمكنه من مزاولة نشاط مهني كما يمكن أن تتمثل وسائل العيش الكافية في قيام الأجنبي باستثمارات على التراب المغربي، في هذا الصدد فان قيام الأجنبي بمهنة من المهن التي يحتاجها الاقتصاد المغربي أو باستثمارات

هي من أحد أهداف السياسة الاقتصادية بالمغرب التي تشجع مثل هذه الاستثمارات.

18 - Nadia Khrouz, « la pratique du droit des étrangers au Maroc: essai de praxéologie juridique et politique », thèse en vue de l'obtention du grade de Docteur Science Politique Université Grenoble Alpes, France, 2016, P: 84.

❖ إدلاء الأجنبي بما يبرر الرغبة في الإقامة الدائمة فوق التراب المغربي، سواء تعلق الأمر بأسباب اجتماعية من قبل الزواج والأسرة كالتجمع العائلي أو رعاية الأبناء أو اقتصادية كالرغبة في ممارسة نشاط مهني أو القيام باستثمارات ... أو إنسانية أو غيرها من الأسباب التي لا يمكن حصرها والتي يعود تقديرها إلى السلطات المختصة.

❖ احترام الأجنبي للنظام العام المغربي وأن لا يشكل خطرا أوتهديدا له.

❖ التزام الأجنبي بتقديم تصريح بتغيير محل الإقامة أوالسكنى في الآجال المحددة قانونا.

❖ بالمقابل، منح قانون 02.03 بمقتضى المادة 17، الحق لبعض الأجانب في الحصول على بطاقة الإقامة مالم يوجد استثناء نظرا لوضعيتهم الخاصة التالية:

- الزوج الأجنبي لمواطنة مغربية أو الزوجة الأجنبية لمواطن مغربي.
- الطفل الأجنبي من أم مغربية والطفل عديم الجنسية من أم مغربية الذي يستفيد من أحكام البند الأول من الفصل السابع من الظهير الشريف رقم 1.58.250 الصادر في 21 من صفر 1378 – 6 شتنبر 1958 بمثابة قانون الجنسية المغربية إذا بلغ سن الرشد المدني أو كان تحت كفالة أمه وكذا الأصول الأجانب لموطن مغربي وزوجته أو لموطنة مغربية وزوجها أو يوجدون تحت كفالة أحدهم.
- الأجنبي الذي يكون أبا أو الأجنبية التي تكون أما لطفل مقيم ومولود بالمغرب ومكتسب (ة) للجنسية المغربية بحكم القانون خلال العامين السابقين لبلوغه (ها) سن الرشد، تطبيقا لاحكام الفصل التاسع من الظهير الشريف رقم 1.58.250 الصادر في 06 شتنبر 1958، بمثابة الجنسية المغربية، شريطة ان تكون له (لها) النيابة الشرعية عن الطفل أو حق حضانته أو أن يكون متكفلا (ة) بنفقته بصورة فعلية.
- الزوج والأطفال القاصرين لأجنبي حامل لبطاقة الإقامة.
- الأجنبي الذي أثبث بأية وسيلة أن مكان إقامته الاعتيادية هو المغرب منذ أكثر من 15 سنة أو منذ أن بلغ العاشرة من عمره على الأكثر أو أنه في وضعية قانونية منذ أزيد من 10 سنوات.

II. واقع المهاجرين الأجانب في المغرب في ظل تفعيل السياسة الجديدة للهجرة

بالتزامن مع التحولات التي عرفتها ولا زالت تعرفها ظاهرة الهجرة الوافدة بالمغرب على المستويين الكمي والنوعي وتحول المغرب تدريجيا من بلد مصدر للمهاجرين إلى بلد عبور ثم استقبال واستقرار للآلاف منهم وكذا للاجئين من دول قارات مختلفة (إفريقيا، آسيا و أوربا)، بلور المغرب عدة تدخلات قصد معالجة الإشكالات ذات الصلة بموضوع الأجانب وبالهجرة، ذلك ما تضمنته السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب عبر مجموعة من الإستراتيجيات التي عملت عليها المملكة المغربية في هذا الإطار والتي أثرت بشكل واضح ومملموس على واقع المهاجرين الأجانب في المغرب حيث أصبحوا يستفيدون من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، عملا بالمواثيق الدولية المؤطرة لها عبر تفعيل المقتضيات الدستورية الضامنة لها على أساس قاعدة ومبدأ عدم التمييز ويتضح ذلك أيضا من خلال القوانين والتشريعات التي أعقبت دستور 2011 والخطط الحكومية لاستفاذة المهاجرين من حقوقهم المختلفة سواء السياسية أوالاقتصادية أوالثقافية.

1. الحقوق السوسيو–اقتصادية للمهاجرين الأجانب بالمغرب

كرس دستور 2011 مجموعة من الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تسعى للإرتقاء بالمهاجرين الوافدين على المغرب والمقيمين به، إذ بلغ عدد الأجانب المقيمين بالمغرب 84.000 نسمة أي ما يناهز 0،25 % من مجموع ساكنة المغرب التي تبلغ حسب إحصاء

2014 حوالي 34 مليون نسمة[19]، ويمثل هذا العدد الأجانب أولا ثم المقيمين القانونيين بالمغرب (الأشخاص الحاملين لبطاقة الإقامة الدائمة أوالمؤقتة)[20]، تفعيلا للإلتزامات الدولية التي صادق عليها المغرب، تتمظهر هذه الحقوق أساسا في الشكل التالي:

الحقوق الإقتصادية	الحق في الشغل	لقد استدرك دستور 2011 ذلك من خلال الفصل 31 الذي ينص على أن:" تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والتضامن التعاضدي والمنظم من لدن الدولة" أما الحق في الضمان الاجتماعي فقد تمت دسترته مع دستور 2011 ثم نظام التأمين الإجباري عن المرض الذي يقوم على مبدأ المساهمة والمساواة في ورش الحماية الاجتماعية2021
	الحق النقابي	يعد هذا الحق مكملا للحق السابق الذي يضمنه الفصل 29 من الدستور والذي يحدد القانون شروط ممارسته كما يضمن بموجب نفس المادة الحق في الإضراب الذي يحدد شروط وكيفية ممارسته قانون تنظيمي.
	الحق في الملكية	يضمنه القانون بموجب الفصل 35 من الدستور إذ لا يمكن نزع الملكية إلا في حالات محددة ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة مع وجود مقرر للتخلي وكذا تقديم التعويضات المستحقة والعادلة.
الحقوق الإجتماعية	الحق في السكن	نص دستور2011 لأول مرة في الفصل 31 منه على أن "السكن اللائق يدخل ضمن الحقوق التي تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة منها."
	الحق في الصحة	ينص دستور 2011 من خلال الفصل 31 على أن: «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة الوسائل المتاحة، إذ يعتبر ورش تعميم الحماية الاجتماعية من الأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس. وهو ثورة اجتماعية حقيقية يقودها جلالته، تهدف إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنات والمواطنين وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل وتوسيع نظام التقاعد".

2. الحقوق السياسية للمهاجرين الاجانب بالمغرب

19 - Rapport (HCP) Haut-commissariat au Plan RGPH 2014 « Les résidents étrangers au Maroc » https:// www. hcp.ma/file/196039/

20 - دراسة "الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين و أطفالهم بشمال إفريقيا: دور بلد الإستقبال و بلد الأصل في تسجيل الولادات و الحصول على وثائق الهوية في المغرب و مصر"، تقرير المغرب، الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة 2019، ص22.

في السابق لم يكن للمهاجرين الأجانب المتواجدين في المغرب الحق في العمل السياسي أو تقلد مناصب في الجيش أو في مؤسسات الدولة بل لم يكن لهم الحق حتى في التصويت في الانتخابات التشريعية، لكن بعد دستور 2011، أقر المغرب لأول مرة حق مشاركتهم في الإنتخابات المحلية حيث نص فصله الثلاثون (30) على أنه: " ***يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات و المواطنين المغاربة وفق القانون و يمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسة المعاملة بالمثل***". وقد شكل هذا المكسب قفزة مهمة مكنت من إنشاء العديد من الجمعيات التي يترأسها مواطنون أجانب بعضها يهتم بمجال الهجرة.

3. الحقوق الثقافية للمهاجرين الأجانب بالمغرب

يعتبر الحق في التربية والتعليم من أهم التنزيلات الجديدة التي جاء بها دستور 2011 إذ تنص مقتضيات الفصل 31 على أن تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في:

- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة.
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.

من جهة أخرى، فقد اشتملت خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018 2021) على محور مخصص بالكامل لحقوق المهاجرين واللاجئين وذلك بهدف النهوض بحقوق هذه الفئة، كما تروم خطة العمل الوطنية هاته إدماج قضية الهجرة في صلب السياسات العمومية وفقا لمقاربة قانونية تراعي إلتزامات المغرب الدولية.

4. واقع اندماج المهاجرين الأجانب في المغرب

عرف المغرب تطورا تدريجيا واضحا في مجال تنظيم الهجرة وتفعيل مجموعة من القوانين التي تتلائم مع محتوى الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعنى بحقوق الإنسان وبالهجرة فقد شكل دستور 2011 نقطة مهمة في هذه السيرورة التاريخية لتنظيم الهجرة بالمغرب حيث تم إحداث وزرة خاصة تعنى بهذا الموضوع، تلتها بعد ذلك السياسة الجديدة للهجرة سنة 2013 والتي كرست مجموعة من المفاهيم والقوانين الخاصة بمجال الهجرة، كل هذه الاجراءات ساهمت في هيكلة قطاع الهجرة بشكل كبير في المغرب، مما نتج عنه افتتاح العديد من القنصليات والتمثيليات الأجنبية في الأقاليم الجنوبية للمغرب من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود حيث كان لها أثر إيجابي في إدماج العديد من المهاجرين في سوق الشغل بالمغرب وذلك عبر تقليص العراقيل الإدارية وتسهيل الاجراءات من أجل الحصول على وثائق الإقامة داخل المغرب (يشتغل العديد من المهاجرين الأجانب في المغرب في مجال البناء والفلاحة والتجارة وفي هذا الإطار أصبح العديد من العمال المغاربة يشتكون من كثرة تواجد العمال الأفارقة في هذه القطاعات كما أن العديد من المهاجرين قاموا بإنشاء محلات تجارية ومقاهي خاصة بهم مما يدل على مدى اندماجهم في الاقتصاد الوطني)، زد على ذلك الصرامة الأمنية في محاربة الهجرة غير الشرعية عبر البحر، بعد تشديد الاجراءات الأمنية على طول السواحل المغربية الغربية منها والشمالية حيث كان لإحداث مجموعة من نقط المراقبة على السواحل أثر كبير في حصر ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا خصوصا ويأتي هذا التشديد تنفيذا لمجموعة منالاتفاقيات بين المغرب و الإتحاد الأوروبي لمواجهة هذه الظاهرة مما جعل المغرب بلد استقطاب واستقرار للمهاجرين بعد ما كان سابقا دولة عبور.

لقد كان لتنزيل القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء بالمغرب أهمية كبيرة ساهمت في استقرار المهاجرين في المغرب واندماجهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[21] وذلك وفق إطار مرجعي كالتالي:

---

[21]– بالحديث عن مجهودات المغرب الكبيرة في احتواء المهاجرين وإدماجهم، نستدل هنا بشهادة مهاجرة مقيمة في المغرب ، حنين جحا ، طبيبة من أصل سوري "قدمت إلى المغرب في سن الخامسة عشر سنة كلاجئة ، بفضل المغرب درست وتخرجت من كلية الطب، لم أحس

يوما أنني لاجئة ، أعد الكسكس كل جمعة و أحب الطبخ و التقاليد المغربية، اشتغلت بالموازاة مع مهنتي في العمل الجمعوي من أجل إعادة إدماج المهاجرين, كل هذا بفضل المغرب"

أنظر أشغال ندوة حول الهجرة بعنوان: «Asile et réfugiés: à la croisée des chemins» حضرها كل من (Daniele Dotto)نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوربي بالمغرب و(François Reybet-Degat) ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثم المهاجرة الطبيبة ذات الأصل السوري حنين جحا. مكتبة متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر-الرباط. ll يونيو 2025.

خلاصة

ظل موضوع حقوق الإنسان يشغل حيزا واسعا من الاهتمام على الصعيد الدولي والوطني خصوصا ما يتعلق بالهجرة والمهاجرين ونخص هنا منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بسبب تدفق العديد من المهاجرين إلى القارة الأوروبية. لقد عمل المغرب في السنوات الأخيرة بشكل مملموس على التصدي لهذه الظاهرة وفق رؤية تهدف الى التقليل من مخاطرها ومساهمة منه في إدماج المهاجرين في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وقد كان لدستور 2011 أثرا واضحا في السياسات الجديدة في مجال الهجرة مشكلا بذلك محطة قانونية مهمة في مجال تكريس حقوق المهاجرين الأجانب في المغرب حيث أصبح المغرب من أهم الدول في شمال افريقيا استقطابا للمهاجرين واللاجئين في السنوات القليلة [21]، لكن مع اندلاع الثورات في مجموعة من البلدان العربية وكذا توالي بعض الإنقلابات والأزمات الأمنية والاقليمية ، زادت وثيرة توافد المهاجرين الأجانب إلى المغرب مما أصبح يستدعي تفعيل بعض الإستراتيجيات في هذا المجال من أجل تقليل مخاطرها خصوصا على الأمن الداخلي و السلم الإجتماعي.

[21] حسب إحصاء، بلغ عدد المهاجرين الأجانب بالمغرب 86206 مهاجر, المصدر الإحصاء العام للسكان و السكنى 2014

المراجع:

- احمد محيو " تقنين القانون الدولي وحماية الشخصية الإنسانية "، المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنساني،أعمال اليوم الدراسي المنعقد في 07 فبراير 2000 في ذكرى وفاة المرحوم إدريس السلاوي، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية و العلوم الإنسانية
- تقرير الاستراتيجية الوطنية للهجرة و اللجوء، الصادر عن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة www.mre.men.gov.ma
- خطاب جلالة الملك محمد السادس في 06 نونبر من سنة 2013.
- د.البشير الكوت " ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات االأوربية الإفريقية "، مجلة دراسات.
- دراسة "ا لوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين و أطفالهم بشمال إفريقيا: دور بلد الإستقبال و بلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر"، تقرير المغرب، الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة 2019.
- علال الخديمي " المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851 -1947 " ، دراسة في تاريخ العلاقات الدولية إفريقيا الشرق 2006.
- محمد العمرتي " قانون اللجوء في القانون الدولي العام "، أطروحة لنيل دكتواه الدولة في القانون العام.
- مقال د. جلال زين العابدين "الإنعكاسات الإجتماعية للإستيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية"، منشورات مجلة دراسات التاريخية.
- هيثم شايف يحي الجبري " تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الوطنية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص.
- يوسف ايتخدجو، عبد الغين الدابغي،جناة أكحل، سومية سويعد، مقال "الهجرة والتمدين وإشكالية التهيئة بمناطق الفلاحة العصرية بالمغرب حالة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا"، مجلة التخطيط العمراني والمجالي العدد الثاني.
- Nadia Khrouz, « la pratique du droit des étranges au Maroc : essai de praxéologie juridique et politique », thèse en vue de l'obtention du grade de Docteur Science Politique Université Grenoble Alpes.
- Rapport (HCP) Haut-commissariat au Plan RGPH 2014 « Les résidents étrangers au Maroc »
- René GALLISSOT, « le patronat européen au Maroc (1931- 1942) », 1ère édition : centre universitaire de la recherche scientifique, édition techniques Nord – Africaines, Rabat, 1964, Edition EDDIF, Casablanca,1990